

## خطاب

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة  
في حفل تسليم الشهادات لخريجي  
المدرسة الوطنية للإدارة  
-09 يوليوز 2010-

## بسم الله الرحمن الرحيم

- السادة الأساتذة والمكونون المحترمون،
- أعزائي الخريجين،
- حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أحضر معكم اليوم في هذا الاحتفال البهيج الذي تنظمه المدرسة الوطنية للإدارة بمناسبة تخرج الفوج السابع من طلبتها الحاصلين على دبلوم سلك التكوين في التدبير الإداري والسلك العالي في التدبير الإداري، والذي يقترن من حسن الطالع مع احتفالات الشعب المغربي قاطبة بعيد العرش المجيد الذي يخلد هذه السنة الذكرى الحادية عشر لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين، وهي مناسبة غالية نغتنمها لتجديد آيات الولاء والإخلاص لعاهلنا المفدى دام علاه، ولنؤكد تشبثنا المكين بأهداب العرش العلوي المجيد.

وإنها لفرصة سانحة كذلك للوقوف على حصيلة المجهودات المتواصلة التي ما فتئت تبذلها المدرسة الوطنية للإدارة منذ ما يزيد عن ستين سنة مضت على تأسيسها في ميادين التكوين واستكمال الخبرة، بغاية تزويد الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بالأطر العليا القادرة على حمل مشعل المسؤولية والقيادة بالقطاعات العمومية.

كما أن هذا الاحتفال يعد مناسبة ملائمة أيضا للتأكيد على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لتكوين العنصر البشري في

ميدان الإدارة العامة، تكويننا متينا يؤهله للنهوض بجدارة بالمهام التي تلقى على عاتقه في خدمة الصالح العام.

وبالفعل، فقد حققت هذه المؤسسة الوطنية العتيدة مع توالي السنين منجزات قيمة يحق لنا اليوم أن نعتز بها أيما اعتزاز، مشيدين عاليا في هذا الصدد بجهود كل روادها وكافة أساتذتها وأطرها.

وها نحن اليوم نحتفي بتخرج دفعة جديدة من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة بعد أن نهلوا من خبرة هذه المؤسسة في مجال التكوين، بما سيؤهلهم لخوض حياتهم المهنية وللاضطلاع بالمهام التي ستسند إليهم بكل كفاءة واقتدار.

وقد عرفت هذه المدرسة منذ إصلاح سنة 2000 تخرج سبعة أفواج من الأطر الإدارية التي تلقت تكوينا رفيعا، مركزا ومتنوعا، في المجالات المرتبطة بالتدبير الإداري والمالي والاقتصادي والدبلوماسي، حيث انخرطت هذه الأطر في الحياة الإدارية بشكل يبعث على الارتياح، وهي تساهم الآن بمهنية كبيرة في الرفع من مستوى التأطير في مختلف الإدارات.

### حضرات السيدات والسادة،

إن التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر بما تفرضه على الإدارة من تغييرات هيكلية وتنظيمية، أصبحت تستلزم، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لرفع مختلف التحديات.

فاستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب باستمرار كفاءات مؤهلة ومن مستوى عال، متمرسة وذات دراية بتقنيات

التدبير الحديثة، ذلك أن التطور الذي تعرفه الإعلاميات، ووفرة قنوات الاتصال، وتدفق المعلومات وتداولها الهائل ، كلها أمور أصبحت تحتم على الإدارة أن تكون منفتحة بما فيه الكفاية، ولذلك تبقى المعرفة والتكوين من أنجع الأدوات لتطوير الإدارة ومسايرتها للتغيير الذي يطرأ على محيطها الداخلي والخارجي. وتبعاً للدور الجديد للدولة ولاختياراتها الاقتصادية والاجتماعية، أضحت الإدارة المغربية مطالبة بتأطير النشاط الاقتصادي والاجتماعي طبقاً لقواعد جديدة، واعتماداً على آليات حديثة، بما يضمن المناخ الملائم لدعم الاستثمار وتسريع وتيرة التنمية.

والواقع أن هذه الأهداف هي التي هيكلت التوجه العام الذي سعت إلى انتهاجه الحكومة لتأطير وتحديث العمل الإداري عن طريق الالتزام بمعايير الترشيد والتخليق والانفتاح والجودة والقرب. ومن المؤكد أن الالتزام الفعلي بهذه المعايير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصر البشري الذي يعمل داخل الإدارة. فدعم الأخلاقيات بالمرفق العام، وتحسين الأداء النوعي للإدارة، والتجاوب مع الانتظارات، والاستجابة لتطلعات المرتفقين، وانفتاح المؤسسات العمومية على المواطنين وانشغالاتهم، كلها أهداف يبقى تحقيقها رهيناً بمدى وعي أطرنا وموظفينا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

وهذا ما يبرز الأهمية القصوى التي يكتسيها تكوين وتأهيل مواردنا البشرية، ليس في المجال المهني فحسب، بل من الوجهة الأخلاقية أيضاً، إذ أن التكامل بين الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقي يعتبر مطلباً جوهرياً لا محيد عنه إن نحن أردنا لمسار

التحديث الإداري أن يعطي فعلا ثماره المرجوة ونتائجه المتوخاة.

وهكذا، فإن المدرسة الوطنية للإدارة، وعيا منها بدورها المتميز، بادرت إلى تجديد نظام التكوين بها بعد أن عملت على استشراف الحاجيات المستقبلية في ميدان التكوين واستكمال الخبرة، وفق مناهج حديثة تتلاءم والمتطلبات الجديدة للوظيفة العمومية، التي عرفت بدورها تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة.

ولعل أهم مقومات العمل الذي تمتاز به المدرسة الوطنية للإدارة هو مركزها القانوني باعتبارها إحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التكوين الإداري، حيث سعت باستمرار، بوصفها إطارا مشتركا بين الوزارات، إلى تلبية حاجيات مختلف القطاعات العمومية من أطر وقيادات إدارية محنكة.

وإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة المهام الموكولة إلى هذه المؤسسة، وكذا خصوصية مجال نشاطها، الذي يتمحور حول ثلاثية التكوين الأساسي، والتكوين المستمر، ودعم البحوث والخبرة الميدانية المتصلة بعلم الإدارة وبالتدبير الإداري، يجعل منها إطارا مؤسسانيا ملائما يساعد على ترجمة أهداف وبرامج التحديث الإداري على أرض الواقع، ولعل الجهود التي تبذلها المدرسة في هذا المجال عبر التكوين والتأهيل تشكل إحدى العلامات المضيئة في هذا الاتجاه .

وتكوّن التجارب المتراكمة التي يزخر بها سجلها الحافل رصيذا إضافيا يمكن استثماره لصالح أورش التحديث الإداري، التي تعمل وزارة تحديث القطاعات العامة على إنجازها، فسواء

تعلق الأمر بعمليات التكوين الأساسي أو دورات التكوين المستمر، أو التظاهرات العلمية الوطنية والدولية، فإن مجال خبرة المدرسة قد اتسع كمّاً ونوعاً في السنين الأخيرة بفضل الإصلاحات التي شملت آفاق التكوين بها.

كما تمت تركية رصيد المدرسة بفضل تضافر عدة عوامل مهمة، نذكر منها تعميم استغلال المعلومات، وانتهاج سياسة التشاور المتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، ودون أن نغفل الدور الذي قامت به هذه الأخيرة منذ تأسيسها في ميدان التعاون الدولي، وخصوصاً مع عدد من الدول العربية والإفريقية الشقيقة، حيث تكون في هذه المؤسسة العريقة المئات من الطالبات والطلبة المنتمين لهذه الدول. ويسعدنا أن يحضر معنا اليوم في هذا الحفل البهيج خريجون ينتمون إلى بعض هذه الدول، مغتتما هذه المناسبة لأشيد بما أبانوا عنه من كفاءة عالية وأخلاق رفيعة.

ولعل النجاح الواسع الذي حققته هذه المؤسسة العريقة في مجال التكوين الإداري والذي تسعى وزارة تحديث القطاعات العامة لتكريسه وتعميقه، هو ما يفسر المصداقية الكبيرة التي تتمتع بها لدى السلطات العمومية والشركاء الوطنيين والدوليين.

وتجدر بالإشارة في هذا المجال إلى أن الحكومة منكبة حالياً على تهيئ مشروع متكامل لتطوير المدرسة الوطنية للإدارة، سيتم الإعلان عن تفاصيله في الوقت المناسب، وذلك بغاية الارتقاء بها إلى مستوى أعلى يجعل منها أداة أساسية لمواكبة برامج التحديث الإداري بكل فعالية واقتدار.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى خريجي هذه المدرسة الوطنية العتيقة، داعياً إياهم إلى الانخراط التام في مسلسل الإصلاح والتحديث الذي يتعين عليهم أن يعملوا على رفع لوائه بمختلف الإدارات العمومية، مبرهنين على كفاءاتهم العلمية، وخصالهم الأخلاقية، ومكرسين كل جهودهم في ترسيخ قواعد الإدارة المواطنة.

ولا أريد أن أختم هذه الكلمة قبل أن أتقدم مرة أخرى بعبارات الشكر والتنويه إلى المسؤولين عن إدارة المدرسة وإلى جميع أساتذتها وأطرها الذين يشرفون على العملية التكوينية بها، على ما يقومون به من عمل دؤوب بغاية تكييف البرامج الدراسية وتنقيحها، وما يبذلونه من جهود متواصلة في إطار اضطلاعهم بمهام التدريس والتأطير.

كما أهنئ جميع الطلبة والطالبات على ما تحلو به خلال فترة دراستهم من جد ومثابرة، وعلى ما توجت به مجهوداتهم من نتائج، متمنياً لهم جميعاً موصول التوفيق والنجاح في حياتهم المهنية.

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد الأمين، تحت القيادة المتبصرة لقائده الملهم جلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**